

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً ببيان القواعد التي تنظم ذلك .  
مادة ٥ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به  
من تاريخ نشره ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ ( ٥ مارس سنة ١٩٦٢ )  
جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠

بإمم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار بقانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بمحظر لإخراج بذرة القطن ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢٥٨  
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي :

"يحظر بغير قرار من رئيس الجمهورية إخراج بذرة القطن من الجمهورية  
العربية المتحدة سواء كانت هذه البذرة معدة للتفوي أو للصناعة أو لأي  
سبب آخر".

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به  
من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ ( ٥ مارس سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢

في شأن إعفاء رسالة من الملابس المستعملة الواردة  
إلى جمعية الأذفتست الخيرية من الرسوم والعوائد

بإمم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى اللائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالي المؤرخ في ٢ أبريل  
سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها ؛

وإذا كان الاعتراض على قيمة التعويض ، ويجب أن يرفق به إذن  
بريد أو حوالة بريدية حكومية بما يساوي ٢/١ من قيمة الزيادة محل  
الاعتراض ، بحيث لا يقل هذا المبلغ عن خمسين قرشاً ، ولا يزيد على  
عشرة جنيهات ، ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن ، إذا لم يرفق به الرسم  
كاملاً .

وتعتبر التقديرات التي تقدم في شأنها معارضة ، خلال المدة المشار  
إليها نهائية .

ويكون صرف التعويض مبرئاً لذمة الحكومة في مواجهة الكافة .

( رابعاً ) تفصل في المعارضات الخاصة بالملكية ، والحقوق العينية ،  
والتعويض ، وكذلك المعارضات الخاصة بالممتلكات التي أفضل تقدر  
تعويض عنها ، لجنة أو أكثر يرأس كلا منها أحد القضاة مختاره وزارة  
العبدل ، وتكون بعضوية مندوب عن كل من وزارة الشؤون الاجتماعية  
وزارة الأشغال ( مصلحة المساحة ) ومجلس محافظة أسوان ، ويجوز أن  
ينضم إلى اللجنة اثنان يختارهما المحافظ من بين أعضاء الاتحاد القومي  
بالتاحية الكائن بدائرتها العقار للاستئناس برأيهما فقط .

وإذا تساوت الأصوات يرجح رأي رئيس اللجنة .

وتحظر اللجنة صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الاعتراض ، بكاتب  
موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة بأسبوعين من تاريخ  
الإخطار .

وتفصل اللجنة في المعارضات على وجه السرعة ، وتكون قراراتها نهائية ،  
وغير قابلة للطعن بأي طريق من طرق الطعن .

( خامساً ) تتولى صرف التعويض في كل ناحية ، لجنة تشكل من  
مندوبين عن وزارات الأشغال ( مصلحة المساحة ) والشؤون الاجتماعية ،  
والخزينة والداخلية ، ولها أن تستعين بمن تراه من الموظفين في هذا  
الشأن .

ولا تحول المعارضة في التعويض التقدي دون حصول ذوي الشأن على  
التعويض المقدر من واقع الكشف المذكورة في الفقرة أولاً دون انتظار  
الفصل في التعويضات أو سقوط الحق فيها .

ويتم الصرف في مدة أقصاها شهر من تاريخ سقوط الحق في المعارضة  
أو من تاريخ صدور قرار فيها .

ويجوز لأصحاب الشأن أن يوكفوا عنهم من يرون في صرف التعويضات  
وذلك بموجب توكيلات على نماذج تعد لذلك ، لدى بلجان الصرف  
أو تفتيش المساحة أو إدارة نزع الملكية بمصلحة المساحة ، على أن يصدق  
على التوقيع على التوكيل - بغير رسم - من مراكز الشرطة .

ولا يحصل رسم دفعة أو رسم توقيع عن صرف التعويضات .

مادة ٤ - استثناء من حكم الفقرة "خامساً" من المادة الثالثة  
يجوز أن يكون التعويض كله أو بعضه أراضى أو مبانى تعدها الحكومة  
لهذا الغرض .